

التحولات الاقتصادية في ليبيا ١٩٦٩-١٩٧٧

أ.م.د. نهاية محمد صالح
جامعة الموصل/ كلية التربية الأساسية/ قسم التاريخ

تاريخ تسليم البحث: ٢٠٢٠/٨/١٠؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٠/٨/٣١

الملخص:

تعد نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات نقطة تحول في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، إذ تحول من اقتصاد راكد الى اقتصاد سريع التطور بفضل اكتشاف النفط وتصديره عام ١٩٦١ ثم سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد بشكل كبير، كما شهد الاقتصاد الليبي نمواً سريعاً في السبعينيات من القرن العشرين، وأصبحت ليبيا من اغنى دول العالم ولاسيما بعد قيام مجموعة من الضباط الليبيين في اول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ باستلام السلطة في ليبيا والغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، وتحرير الاقتصاد الليبي من التبعية الاجنبية وتحويله الى اقتصاد وطني انتاجي؛ ولذلك تم تأمين ممتلكات الايطاليين الذين استعمروا ليبيا طوال الستة العقود السابقة من القرن العشرين، وكان ذلك خطوة كبرى في مجال تحرير الاقتصاد الليبي، فضلا عن تأمين الشركات النفطية والمصرفية والزراعية.

وقد رافقت التطورات السياسية في ليبيا في العهد الجمهوري ١٩٦٩-١٩٧٧، تطورات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك جاءت الدراسة بهدف استقراء وتحليل تلك التطورات وانعكاساتها على الجوانب الاقتصادية، ولاسيما في جوانب الزراعة والصناعة والتجارة. الكلمات المفتاحية: التجارة؛ التليب؛ السبعينات؛ الضباط؛ العمالة.

Economical Change in Libya 1969-1977

Asst. Prof. Dr. Nihaya Mohammed Saleh

University of Mosul/ College of Basic Education / Department of History

Abstract:

The end of 50s and the beginning of 60s are regarded as a changing point in economic and social aspects in Libya . Its economy turned from still into rapidly developed economy due to discovery and export of oil in 1961 , the dominance of oil sector over economy was greatl . The Libyan economy witnessed rapid growth during the 70s of the last century . Libya became one of the richest states specially after the coup made by a group of Libyan officers on 1st of September 1969 against monarchy and declaring republic and liberating the Libyan economy from foreign dependency and transforming it into a productive national economy . Therefore, the property of the Italians who colonized Libya throughout the previous six decades of the twentieth century was nationalized, and this was a major step in the field of liberalizing the Libyan economy, as well as the nationalization of oil, banking and agricultural companies.

The political developments in Libya During Republic Era 1969- 1977 were accompanied by major developments in political, economic and social fields; therefor, the study comes by extrapolating and analyzing these developments and its implications on the economic aspects, especially in the agricultural, industrial and trade sectors.

Key words: trade; Altelib; Seventies; Officers; Employment

التمهيد:

كانت ليبيا من أفقر دول العالم اقتصاديا قبل اكتشاف النفط عام ١٩٥٨ ولعدم توفر المصادر الطبيعية والبشرية اعتمدت في الخمسينيات من القرن الماضي على المساعدات الاجنبية التي استفادت منها، فضلاً عن تركيز الحكومة الملكية الاتحادية اهتمامها آنذاك على تنمية الزراعة باعتبارها النشاط الاقتصادي الرئيسي في المجتمع قبل اكتشاف النفط^(١).

وتعد نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات نقطة تحول في الاقتصاد الليبي، إذ بدأ التحول من اقتصاد راكد الى اقتصاد سريع التطور بفضل اكتشاف النفط وتصديره عام ١٩٦١، ثم سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد بشكل كبير. ففي السبعينيات شهد الاقتصاد الليبي نمواً سريعاً وأصبحت ليبيا اغنى دول العالم ولاسيما بعد قيام مجموعة من الضباط الليبيين في اول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ باستلام السلطة في ليبيا والغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري^(٢).

لجأت الحكومة الليبية بعد (قيام ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٩) مباشرة إلى العمل على تحرير اقتصاد البلاد من التبعية الأجنبية، ولاسيما ان الشركات النفطية والمصرفية والزراعية كانت تسيطر على كل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتنظيم الانتاج الأولي في البلاد خلال العهد الملكي ١٩٥١-١٩٦٩^(٣)، ولاسيما ما يتعلق بإنتاج النفط والمحاصيل الزراعية وكانت هذه السلع الأولية تصدر مباشرة إلى ايطاليا وغيرها من الدول^(٤).

كانت أولى خطوات الحكومة الليبية في تحرير اقتصاد البلاد من التبعية الأجنبية هي قيامها مباشرة بإجلاء القواعد الأجنبية (الأمريكية، البريطانية، الفرنسية) والجالية الإيطالية، التي كانت تخدم مصالح الاستعمار وتقف ضد مصالح الشعب الليبي، ولهذا فإن جلاء تلك القواعد كان مما يعنيه، حرية القرار السياسي الذي ينعكس بنتائج ايجابية على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، فحرية القرار السياسي على الجانب الاقتصادي يعني حرية التصرف بالثروة الوطنية بما يخدم اهداف النظام السياسي الجديد في التنمية والتطور والرقى الذي يرفع من المستوى الاجتماعي للجماهير، أي ان التجارة والصناعة والزراعة أصبحت في يد ابناء الشعب الليبي^(٥). ولقد حلت الكوادر العربية محل الكوادر الأجنبية من الاوربيين والامريكيين في البلاد، إذ توجه المدرسون والاطباء العرب الذين كانوا معظمهم من مصر للعمل في ليبيا، واخترقت التراجم الانكليزية من لوحات الشوارع والمطبوعات في المكتبات، وأصبحت اللغة العربية اللغة الرئيسية في البلاد^(٦).

وقد بدأت الحكومة الليبية بإعداد البرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف النهوض بالبلاد وتطبيقاً لأهداف (ثورة الفاتح من ايلول) ومبادئ الإعلان الدستوري الاساسية التي

استهدفت اقامة مجتمع اشتراكي وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية والنفوذ الاجنبي وتحويله الى اقتصاد وطني انتاجي^(٧)، وجعل التعليم واجباً والزامياً على الليبيين دون استثناء حتى نهاية مرحلة الاعدادية، كما ان على الدولة توفير الرعاية الصحية والسكن الصحي لكل مواطن، فضلاً عن التمتع بالكفاية الانتاجية والوصول الى مستوى عال من الانتاج الزراعي والصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي^(٨).
التحولات الاقتصادية ١٩٦٩-١٩٧٧:

ما ان نجحت الحكومة الليبية في إنهاء الوجود الاستعماري وركائزه في ليبيا، وفي السيطرة على وسائل الانتاج وتحرير الاقتصاد الوطني من قبضة الشركات الأجنبية، حتى انطلقت نحو اصلاح الازواج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية في المجالات كافة، ولاسيما في الحياة الاجتماعية، وتجلي ذلك في التعليم والصحة والاسكان والدخل ومن ثم انصبت ايرادات النفط على النواحي الاخرى في المجتمع واستخدام النفط بوصفه مورداً محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ وضعت الحكومة الليبية خطة انتقالية للعام ١٩٧١-١٩٧٢ باستثمارات تصل إلى ضعف ما كان يستثمر في السابق، وركزت على تدعيم الهيكل الاقتصادي والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وعلى الزراعة بوصفها المصدر الاساس لتوفير الغذاء للشعب، وعلى بعض الصناعات الغذائية^(٩).

وخلال سبعينيات القرن العشرين شهد الاقتصاد الليبي ثلاث خطط اقتصادية واجتماعية، كان المدة الزمنية للتخطيطين الأولين ثلاث سنوات (١٩٧٠-١٩٧٢)، (١٩٧٣-١٩٧٥) واستمرت الثالثة التي اطلق عليها خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي مدة خمس سنوات (١٩٧٦-١٩٨٠) وقدرت المبالغ التي انفقت على المشاريع التنموية خلال الخطط الثلاث بحوالي ٣٥ بليون دولار بنسبة ٤٨,٤% من جملة دخل النفط^(١٠). وبهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كرسست الحكومة الليبية جهودها المادية والفنية لتسير خطط التنمية في طريقها المرسوم، وتقوم بدورها في توزيع قاعدة الانتاج وتوفير فرص العمل والعيش الكريم للمواطنين، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ولاسيما في مجال الصناعات الغذائية البسيطة بهدف تحقيق نهضة زراعية وصناعية شاملة^(١١). وهذا ما سنتناوله بشي من التفصيل مركزين على القطاعات الاقتصادية منذ قيام (ثورة الفاتح من ايلول /سبتمبر ١٩٦٩) وحتى إعلان قيام سلطة الشعب عام ١٩٧٧

اولاً: الزراعة:

في ٢١ حزيران/يونيو عام ١٩٧٠ اصدرت الحكومة الليبية قراراً بشأن استرداد الاملاك المغتصبة للشعب الليبي إبان الحكم الايطالي، إذ ان الجالية الايطالية بقيت متمسكة بما استحوذت عليه من الأراضي والاملاك والمزارع تديرها وتستثمرها وتجنبي خيراتها وكأنها ارث شرعي للإيطاليين على الرغم من هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) واستمر ذلك الاستحواذ حتى قيام (ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر)^(١٢)، وادركت الحكومة الليبية ان وجود الممتلكات والجالية الايطالية في ليبيا هو نوع من استمرار الاحتلال الذي يتعدى على السيادة الوطنية، لذلك عملت على طرد المستوطنين واسترداد الاملاك المغتصبة من الجالية الايطالية^(١٣)، وهذا ما أكده العقيد معمر القذافي بقوله: "تمكن الشعب الليبي هذا الشعب الذي كانت ايطاليا تستهتر به وكانت تعتقد انها مستعبدة وتضمه إلى إمبراطوريتها... وهذا الشعب استطاع ان يسترجع اراضيه التي اغتصبتها ايطاليا... يسترجع مزارع الزيتون والليمون ويسترجع المباني والورش وأصبحت ايطاليا ضعيفة، ولكن الشعب الليبي بعد ان صار قوياً اكتفى بطرد الطليان فقط"^(١٤)، كما اعلن العقيد معمر القذافي ان جميع عقارات الايطاليين البالغ عددهم ١١٢ ألف و ٨٠٠ شخص بما عليها من منشآت وآلات ثابتة ومنقولة ووسائل نقل وحيوانات وحلقات أخرى تعود إلى الدولة تنفيذاً لقرار استعادة الممتلكات في حوزتهم^(١٥)، وبذلك تم تأميم ممتلكات الايطاليين الذين استعمروا ليبيا طوال الستة العقود السابقة من القرن العشرين (١٩١١-١٩٦٩)، وكان ذلك خطوة كبرى في مجال تحرير الاقتصاد الليبي.

أصدرت الحكومة الليبية في شهر تموز/ يوليو ١٩٧٠ قانوناً بان تضع الحكومة يدها على ممتلكات اليهود وأموالهم في ليبيا وعددهم ٦٢٠ شخصاً على ان يتم تعويضهم عنها بمستندات اسمية على الدولة تستهلك في مدة ١٥ عاماً، الا أن معظم اليهود كانوا قد غادروا ليبيا بعد قيام النظام الجديد منذ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ باصدار قراراً بعدم منح أو تجديد التراخيص للإيطاليين في البلاد بمزاولة مهنتي التجارة والصناعة والمهن الاخرى الا بموافقة مجلس الوزراء بهدف توفير اكبر قدر من فرص العمل للأبناء الشعب الليبي^(١٦).

وقد أولت الحكومة الليبية اهتماماً كبيراً بقطاع الزراعة وذلك من خلال اعطاء الاولوية له في خطط التنمية الاقتصادية، إذ بلغت مخصصات الزراعة والاصلاح الزراعي حوالي (٥٠٤٠٠) مليون دينار للسنة المالية ١٩٧١-١٩٧٢، ثم ارتفعت في السنة المالية ١٩٧٢-١٩٧٣ الى (٥٨) مليون دينار ليبي، ثم ارتفع هذا المبلغ الى (٤١٦) مليوناً من الدنانير في عام ١٩٧٣-١٩٧٥ وليصبح بداية

عام ١٩٧٤ (٤٤١,٣) مليوناً فاصلة ثلاثة من الدينار الليبي ثم استقر على (٤٨٩,٠) مليوناً من الدينار خلال العام ذاته. ومن خلال ذلك يلاحظ ان القطاع الزراعي احتل المرتبة الاولى في مجال التنمية الاقتصادية وقد زاد على الضعفين مما كان عليه عام ١٩٧٣ إذ وصلت ميزانيتها في عام ١٩٧٥ الى حوالي (٢٢١,١٤٦,٠٠٠) مليون دينار ليبي^(١٧).

وعلى ضوء خطط التنمية بدأت الحكومة الليبية بتنفيذ تحديث الزراعة واعتبار عمل المزارع مشروعات استثمارية اقتصادية، فتم ادخال الطرق الحديثة في الزراعة كاستخدام الآلات في الري والطائرات في مكافحة الآفات الزراعية واستخدام البذور والشتلات، فضلاً عن زراعة نباتات الاعلاف بغية تحقيق أعلى مستوى من الانتاج الحيواني وضمان اكبر ربح ممكن، فقد بلغ النمو السنوي المركب في الزراعة والغابات وصيد الاسماك حتى عام ١٩٧٤ نحو ١٦% وكان معدل النمو السنوي نحو ٢٢,٤%^(١٨)، فضلاً عن ذلك قامت الدولة بتوزيع مساحات واسعة من الاراضي على المزارعين التي بلغت (٥٥١) مزرعة في عام ١٩٧٤ مساحة كل واحدة منها (٥٠) هكتاراً، كما قامت بمد الطرق اليها، وبناء المساكن لهم وحفر الابار وتوفير كل وسائل الحياة الكريمة لهم، فضلاً عن قيامها بالعديد من المشاريع الزراعية من الغابات والمراعي وزراعة الحبوب واشجار الفاكهة ومنها مشروع سهل جفارة ومشروع الجبل الاخضر ومشروع فزان ومشروع الكفرة والسرير^(١٩)، بهدف استصلاح الأراضي وانشاء المزارع والقرى النموذجية فيها وتربية الاغنام والابقار. ومما لاشك فيه ان هذه المشاريع بمضمونها ذات مردودات اجتماعية واقتصادية، واعتبرت نقطة تحول وبداية الطريق نحو تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لتحقيق العدالة الشاملة التي سعى النظام الجديد لتحقيقها^(٢٠).

وبهدف تشجيع الفلاح وربطه بالمزرعة فقد عملت الحكومة الليبية على تقديم قروض بدون فائدة لهم ولمدة خمسة عشرة عاماً مقابل بيع المزارعين انتاجهم الى الجمعيات التعاونية الزراعية وتقوم الاخيرة بتسويق الخضار بربح قليل والمساهمة بنسبة ٥٠% من تكلفة الاسمدة الكيماوية والجرارات الزراعية وغيرها من الآلات الزراعية، مما ساهم ذلك في زيادة انتاج المحاصيل الزراعية في ليبيا خلال ثلاث سنوات (١٩٧٣-١٩٧١) واهمها الزيتون والقمح والشعير والتمر والبقول السوداني، فعلى سبيل المثال فقد ارتفع انتاج محصول الشعير في عام ١٩٧١ من (٣٢,١٢٧) طن الى نحو (٢٠٤,٥١١) طناً في عام ١٩٧٣، اما القمح فقد ازداد من (١٧,٧٢٢) طن في عام ١٩٧١ ليصل الى نحو (٦٧,٣٢٧) طناً، وكما ازداد انتاج التمر خلال نفس الفترة من (٦٦,١٩٠) طن الى حوالي (٦١,٦٧٠) طن^(٢١). وخلال ثلاث سنوات (١٩٧٥-١٩٧٣) تم استصلاح (٣٥) الف هكتار، كما

ازداد انتاج محصول القمح في نهاية عام ١٩٧٥ بنسبة ١٨٥% عما كان عليه في عام ١٩٧٢، بينما ازداد انتاج محصول الشعير بنسبة ٨٥% في الفترة نفسها، وازداد انتاج الخضار بنسبة ٦٢%، وكذلك زاد انتاج الالبان المصنعة بنسبة ٦٥% في الفترة نفسها. وفي عام ١٩٧٦ كان الانتاج المحلي من المواد الغذائية يغطي حوالي ١٤% من حاجات ليبيا بعد أن كانت تستورد ٨٦% من حاجاتها من مختلف بلدان العالم. ونظرا لازدياد السكان وارتفاع المستوى المعيشي في السبعينيات من القرن الماضي فقد ازداد الطلب على المواد الغذائية، مما حدا بالحكومة الليبية الى تخصيص موارد مالية كبيرة لاستثمارها في مشاريع اصلاح الاراضي وزيادة انتاج المواد الغذائية الضرورية، ولكن كانت هناك عقبات ومصاعب تعترض التطور الزراعي واهمها قلة المياه اللازمة للزراعة وقلة الايدي العاملة القادرة على استصلاح الاراضي القابلة للزراعة والتي بلغت نسبتها ٢,٥% من مجموع مساحة ليبيا. ولذلك حاولت الحكومة الليبية التغلب على تلك المصاعب بإقامة محطة للحصول على الماء من المجاري ومن مياه البحر، واستعاضت عن الايدي العاملة بالاعتماد على المكائن والآلات الزراعية في حرث وزرع الارض (٢٢).

والى جانب اهتمام الحكومة الليبية بتنمية الانتاج الزراعي فقد اهتمت بتوعية وتثقيف الفلاح، إذ انها زودت كل (٢٥) مزرعة بوحدة ارشادية زراعية مع مرشد زراعي مقيم ووحدة بيطرية ومستوصف ومدرسة ومكتبة ومخزن للآلات الزراعية، فضلاً عن توزيع شتلات الفاكهة المطعمة على المزارعين، والتي بلغت مجموعها على ما يزيد عن ستة ملايين من الشتلات المحلية واكثر من ذلك بالنسبة للشتلات المستوردة، إذ بلغت تكاليف الصرف منها حوالي مليوني دينار ليبي، وبهدف تشجيع الفلاح وربطه بالمزرعة، يتم بيع الشتلات له بأسعار مخفضة تصل ما بين ٥٠-٧٥% من قيمتها الاصلية. وقد انجز عام ١٩٧٥ ما يقارب الخمس مشاتل بلغت الشتلات المطعمة فيها ملايين الشتلات وبمصاريف وصلت ما يقارب ٣ ملايين دينار، فضلاً عن الانجازات في مجال تربية النحل والمختبرات الكيماوية والتحليلية وعدد الآلات الزراعية الموزعة ونشاطاتها وما انجز من مراكز الوقاية والحجر الزراعي حوالي ثماني مراكز (٢٣)، فضلاً عن تقديم الخدمات اللازمة للنهوض بالثروة الحيوانية والمحافظة على انتاجها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من منتجاتها. وقامت الحكومة الليبية بتحمل نسبة ٦٠% من اعباء تخفيض الاسمدة والاعلاف ومبيدات الآفات الزراعية وادوات النحل واثمان الاسلاك الشائكة والاعمدة الحديدية والآلات الزراعية بنسبة ٥٠% لأعضاء الجمعيات التعاونية وكذلك ٥٠% من تكاليف نقل المستلزمات للجمعيات التعاونية و١٠٠% للجمعيات النائية مع

المساهمة في رواتب العاملين بالجمعيات. ففي عام ١٩٧٣ بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية (١٣٠) جمعية وعدد أعضائها (٤٥٩) عضواً ورأس مالها الاجمالي (٦٩٤,٥٨٩) ديناراً ليبي، كما بلغ مقدار القروض الزراعية الممنوحة لها مبلغ (٤٣٩,٣١١) ديناراً ليبي عام ١٩٧٣. فيما بلغ عدد المعاهد الزراعية ثلاثة معاهد موزعة بين منطقتي طرابلس والجبل الاخضر وبسعة (٥٦٠) طالبا وقد بلغ عدد الخريجين من تلك المعاهد (١٧٠) متخرجاً عام ١٩٧٣-١٩٧٤، وتقرر انشاء معاهد اخرى في مناطق سبها، ميزان والمرج الزراعي^(٢٤).

يتضح مما سبق ان تلك الاجراءات والمشاريع بمضموناتها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر نقطة تحول وبداية الطريق الصحيح نحو تنمية زراعية واجتماعية شاملة استفادت الحكومة منها في رفع ميزانية الدولة التي انعكست على اجراءاتها التنموية المستقبلية.

وبعد نجاح برنامج التنمية لثلاث سنوات والتي انتهت عام ١٩٧٥ وضعت الحكومة الليبية خطة جديدة عام ١٩٧٦ امتدت خمس سنوات بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ولاسيما بعد ان احرزت خطة عام ١٩٧٥ تطوراً ملحوظاً في المجالات كافة، فقد ارتفع دخل الفرد خلال العام في ليبيا الى حوالي (٧٤١٠) دولاراً امريكياً وهو واحد من اعلى الارقام في العالم، كما رفعت الخطة مستوى الانتاج القومي في ليبيا الى (٤٠٢٤) مليوناً من الدينار الليبي، وقد كان نصيب النفط حوالي ٥٦,٥% من مجموع الانتاج القومي، وارتفع مستوى الانتاج في غير قطاع النفط بما يعادل ١٩,٥% سنوياً في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٥ محققاً زيادة ٢% عما كان مخططاً له^(٢٥).

استهدفت خطة التنمية (١٩٧٦-١٩٨٠) تقليل الاعتماد على النفط كمصدر لدخل البلاد وذلك ببناء اقتصاد متعدد مصادر الدخل فيه وبناء صناعات ثقيلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وخلق قوة عاملة منتجة وتوزيع عادل للدخل القومي، فضلاً عن زيادة الانتاج القومي بما يعادل ١٠,٧% وزيادة دخل الفرد بما يعادل ٦,٥ سنوياً اي ما يعادل (١٧٨٦) ديناراً ليبي سنوياً. لذلك اعطت الخطة الجديدة الاولوية للقطاع الزراعي، فقد بلغت مخصصاته ١٦,٩% من المجموع (٧٥٢٥) مليوناً من الدينار الليبي^(٢٦).

ثانياً: الصناعة:

كان النشاط الصناعي في ليبيا منذ بداية الخمسينات والستينات من القرن العشرين محدود النطاق بسبب ضيق السوق المحلية وقلة ما تملكه ليبيا من الوقود والمواد الاولية؛ لذلك ارتكز النشاط

الصناعي على بعض الصناعات التقليدية كصناعة الجلود والنسيج والفخار وتعليب السمك وطحن الدقيق وصناعة التبغ التي كانت تحتكرها الحكومة وبعض الصناعات الأخرى المرتبطة بالمنتجات الزراعية وكان معظم هذه الصناعات مملوكاً للأجانب مع انها كانت صناعات محدودة من حيث حجمها ونتاجها^(٢٧).

تعتبر الصناعة من النشاطات الاقتصادية الهامة في مجال التنمية الاقتصادية ؛ لذلك اهتمت الحكومة الليبية بالصناعة. وبهدف تحويل الاقتصاد الوطني الى اقتصاد انتاجي ركزت على تنفيذ المشروعات الصناعية الكبيرة والاستراتيجية من جهة والتركيز على توفير احتياجات البلاد من الغذاء والكساء ومستلزمات البناء والتشييد من جهة أخرى^(٢٨).

كان من اولى القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء في مجال الصناعة قراراً يقضي برفع اجور العمال من غير الاجانب في المهن والصناعات كافة مائة بالمائة أي من ٥٠ قرشاً إلى جنيه كحد أدنى للأجور، والعمل على تخفيض مخصصات رئيس الوزراء ووزرائه في الحكومة على ان يشمل التخفيض كبار الموظفين^(٢٩). كما تم انشاء المؤسسة الوطنية العامة للتصنيع بموجب القرار رقم (٢٦) لعام ١٩٧٠ لتقوم بمهمة تنفيذ وتشغيل المشروعات الصناعية، فضلاً عن انشاء مركز البحوث الصناعية بموجب القرار رقم (٢٥) في العام نفسه، كأحد الاجهزة التنفيذية المساعدة في مجال الصناعة وحددت اختصاصاته في دراسة المشروعات الصناعية وتقديم الخدمات الفنية والاقتصادية، الى جانب القيام بأعمال البحث الجيولوجي والتنقيب عن الخامات المحلية^(٣٠).

وضعت الحكومة الليبية سياسة صناعية جديدة في تنفيذ المشروعات الصناعية، فقد ركزت على المشاريع الانتاجية لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات كافة وعدم الاعتماد على الاستيراد من الخارج، والحد من اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر لتمويل غيره من القطاعات الاقتصادية^(٣١). ولم يشهد القطاع الصناعي في ليبيا انتعاشاً ملموساً ونمو ملحوظاً الا مع بداية خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)، وقد تميزت الفترة السابقة بانخفاض الاستثمارات الصناعية. التي غلبت عليها الفردية في التخطيط والتنفيذ، كما انها لم تتناول قطاع الصناعات الاساسية والثقيلة وتغطية قطاع الصناعات الوسطية الاستهلاكية^(٣٢). وبالنظر الى حجم الانفاق الاستثماري في هذا القطاع بعد عام ١٩٧٣ فقد تطور الانتاج الصناعي من (١٧,٦) مليوناً من الجنيه الليبي عام ١٩٧٠م الى حوالي (٧٢٠٧) ملايين من الدينار الليبي عام ١٩٧٧ وهذه الزيادة قامت بتحقيقها (٥٨) منشأة وطنية^(٣٣).

وكانت الأولوية في مجال الصناعة توفير مستلزمات الانتاج من الاسمدة والمبيدات ومواد البناء والتشييد ومصادر الطاقة ووسائل التعبئة وبعض الصناعات التحويلية، فقد بلغت المشروعات الصناعية في الخطة الثلاثية لعام (١٩٧٠-١٩٧٢) ٧٤ مشروعاً في مختلف الصناعات كان يعمل بها نحو (١٠,٠٠٠) عامل منها (٩) مشروعات للصناعات الغذائية و(٦) مشروعات لصناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود والورق، فضلاً عن بعض الصناعات الكيماوية مثل صناعة الصابون ومواد التنظيف والاسفنج، ونتيجة لذلك ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية من (٤٧٥,٧) مليوناً من الجنيه الليبي عام ١٩٧٠ الى (٢٥٠٦,٠) ملايين من الدينار الليبي عام ١٩٧٧^(٣٤). وبلغ معدل النمو السنوي للصناعات التحويلية نحو ٣١,٥% إذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي لها من (٢٢,٥) مليوناً من الجنيه الليبي في عام ١٩٧٠ الى (١٥٤,٠) مليوناً دينار عام ١٩٧٧^(٣٥). فضلاً عن اقامة بعض المصانع في مجال تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية للحد من تصدير هذه السلع كمواد خام اولية. ففي عام ١٩٧٠ تم انشاء مصفاة تكرير في مدينة الزاوية واخرى في المناطق الشرقية من ليبيا، فضلاً عن انشاء معمل لمادتي الامونيا والميثانول ومجمع الحديد والصلب، ومجمع ابي كماش للصناعة الكيماوية ومجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيماوية،^(٣٦). وتطور الطاقات الانتاجية لبعض الصناعات مثل صناعة تكرير النفط إذ ارتفع انتاجها من (٥٠٠,٠٠٠) طن في عام ١٩٧٠ لتصل الى (٦,٥٠٠,٠٠٠) طن في عام ١٩٧٧، وصناعة الاسمنت من (١٠٠,٠٠٠) طن في عام ١٩٧٠ الى (٣,٤٤٠,٠٠٠) في عام ١٩٧٧^(٣٧).

والى جانب اهتمام الحكومة الليبية بتطوير الصناعة ولاسيما النفطية وتجهيزها بأحدث الأجهزة والمعدات، فقد اولت الحكومة اهتماماً خاصاً بالعمال واعتبرتهم اصحاب المصلحة الحقيقية في البلاد واداة الثورة الاقتصادية والاجتماعية والانتاجية. ففي اطار ذلك اصدرت الحكومة الليبية قانون العمل رقم (١٢) لعام ١٩٧٠م، وقد نظم القانون العلاقة بين العامل والانتاج والربط بينهما ومنح العمال العديد من الامتيازات التي تهدف الى اصلاح اوضاعهم الاجتماعية والنقابية، كما عمل القانون على توحيد الحركة العمالية وتنظيمها في اطار نقابي، فضلاً عن صدور قانون اشراك العمال في الادارة والانتاج وقانون الضمان الاجتماعي عام ١٩٧٣ وقانون النقابات لعام ١٩٧٥ وقانون الامن الصناعي عام ١٩٧٦ بهدف المحافظة على اليد العاملة من اصابات العمل وامراض المهنة. وتشير المصادر الى ان السنوات الثلاث الاولى من سبعينيات القرن الماضي شهدت البلاد زيادة سنوية في عدد العمال المحليين تقدر بما يقارب (٢٢,٠٠٠) عامل^(٣٨).

وبهدف حماية العامل وضمان حقوقه اصدرت الحكومة الليبية قانون رفع معدلات الاجور وقانون المشاركة رقم (١٢) لعام ١٩٧٣ والذي نص على توزيع الارباح على ثلاثة اجزاء ٣٠% نقداً و ٣٠% للإنفاق على المشروعات داخل المنشأة و ٤٠% لصندوق الخدمات العمالية^(٣٩)، كما عملت الحكومة الليبية على توفير القوى العاملة للصناعات لسد العجز في ذلك، فاستدعت الحكومة الليبية الالاف القوى العاملة من الخارج حتى بلغ عدد القوى العاملة في ليبيا عام ١٩٧٧ حوالي (٧٠٠) الف عامل اجنبي ومن بينهم ربع مليون عربي وشكل المصريون اغلبيهم^(٤٠). وهذا يعني ان ليبيا في السبعينيات لم تكن تختلف عن ليبيا الستينيات فيما يتعلق بالعمالة الاجنبية.

يتضح مما سبق بان ليبيا كانت تخطو خطوات واسعة في مجال الصناعة، الا ان بعض المصادر تشير ان ليبيا لم تكن قد اقامت مصنعا واحداً وكانت جميع المصانع قد تم شراؤها من الخارج بأسعار باهضة الثمن وفي كثير من الاحيان تسلم مصحوبة بالأيدي العاملة الاجنبية. كما كان الاجانب والوسطاء والشركات -وليس الليبيون- هم الذين يولدون رأسمال، وكانت الشركات الاوربية والاسيوية وليست الليبية هي التي تبني الطرق والمدارس والمستشفيات والفنادق والمشروعات الانشائية الاخرى^(٤١).

ثالثاً: التجارة :

ارتكز النشاط التجاري في ليبيا منذ عام ١٩٥١ وحتى اكتشاف النفط عام ١٩٥٨ على تصدير المنتجات الزراعية والحيوانات الحية، إذ وصلت نسبتها من المجموع الكلي للصادرات الليبية (٧٢,١%) في عام ١٩٥٩، وفي مقابل ذلك كانت ليبيا تستورد المصنوعات والآلات الحديثة الى جانب بعض الحبوب، ثم اخذت الصادرات من المنتجات الزراعية بالتناقص تدريجيا ولاسيما بعد اكتشاف النفط وتصديره عام ١٩٦١^(٤٢). وشهدت ليبيا فترة الستينيات من القرن العشرين هجرة الفلاحين من الارياف الى المدن إذ توافرت فرص العمل والخدمات الاساسية من المستشفيات والمدارس والمسكن مما أدى الى ترك الفلاحين الاراضي الزراعية، مما أدى الى استيراد الدولة المواد الغذائية لسد حاجة السوق المحلية، فاصبح الاقتصاد الليبي يعاني من الاستهلاك اكثر من الانتاج، والواردات اعلى من الصادرات وشكل النفط ومشتقاته نسبة ٩٩,٩% من الصادرات الليبية ، وأصبحت ليبيا من اغنى دول العالم العربي ولاسيما بعد قيام النظام الجمهوري^(٤٣).

لقد عملت الحكومة الليبية خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٧ على تنظيم التجارة الداخلية والخارجية لأن سيطرة الدولة على التجارة ولاسيما الخارجية تعني السيطرة والتحكم في حلقة من حلقات الاقتصاد الوطني ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية والقومية^(٤٤). ونظراً لخطورة الدور الذي كانت تؤديه المصارف التجارية قررت الحكومة الليبية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ تطبيق ((التلييب الالزامي))^(٤٥) على المصارف العاملة في البلاد بنسبة ٥١%، على أن تؤول إلى الدولة ملكية الأسهم التي يملكها غير الليبيين في خمسة مصارف، وهذه كانت خطوة مهمة من الحكومة لما سيحصل عليه الاقتصاد القومي الليبي من ارباح وفيرة بعد تأميم المصارف^(٤٦)، ولن يحوّل إلى الخارج الجزء الاكبر من تلك الارباح، وأصبح الشعب هو المستفيد الأول، فضلاً عن ان النظام المصرفي يستطيع ان يتحكم في اقتصاد الشعب ويؤثر في الأمور السياسية بالتوجيهات الاقتصادية، لأن التحكم في رأس المال يؤدي دوراً خطيراً في نشاط الاقتصاد الوطني، كما حدد وزير المالية في تاريخ القرار نفسه الأسماء التجارية للمصارف فأطلق تسمية (الامة) على مصرف (روما) و (الجمهورية) على مصرف (باركليز) ومصرف (العروبة) على فرع المصرف العربي و (الاستقلال) على فرع مصرف (نابولي)، كما اصدر النظام الجديد قراراً بتشكيل اللجان المؤقتة لإدارة المصارف المشار اليها، وبعد عام تم تأميم الحصص الأجنبية في المصارف الأجنبية، وبذلك أصبح النظام المصرفي الليبي ملكاً مشتركاً لليبيين حكومة وأفراداً^(٤٧). وتماشياً مع سياسة المشاركة، فقد اصدر (مجلس قيادة الثورة) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ قراراً يقضي بإنهاء الاتفاقيات الخاصة بإدارة شركة التبغ البريطانية الأمريكية المحددة للمصنع الحكومي وإنشاء ادارة مستقلة للمصنع^(٤٨)؛ ونتيجة لذلك ارتفع دخل الفرد من الناتج المحلي من (١٨٦٢) دولاراً في عام ١٩٧٠ الى (٦١٩٢) دولاراً في عام ١٩٧٧، وكما ارتفع دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالدولار من (١٦٠٨) للفرد عام ١٩٧٠ الى (٥٧٢٥) دولاراً للفرد عام ١٩٧٧^(٤٩).

وبهدف السيطرة على التجارة الخارجية انشأت الحكومة الليبية (الادارة العامة للتجارة الخارجية) لتكون التجارة تحت سيطرة القطاع العام، لذا اصدرت قوانين ولوائح تنظم عملية الاستيراد والتصدير بما يدعم الاقتصاد الوطني بأفضل الشروط وأنسب الاسعار ومنها قانون ٦٤ لعام ١٩٧١ الخاص بالاستيراد، وقرار وزارة الاقتصاد رقم ٤١ لعام ١٩٧١ بإنشاء سجل المستوردين والمصدرين ومعرفة السلع وقوانين تنظيم التراخيص وحضر الاستيراد لبعض السلع وذلك حماية للسلع والمنتجات الوطنية والتنسيق بين القطاع العام والخاص. كما اقامت الحكومة الليبية علاقات اقتصادية وتجارية قائمة على

اساس المساواة والمنفعة المتبادلة مع عدد من الدول العربية والافريقية مثل مصر، سوريا، العراق، الجزائر، الصومال، اليمن، اوغندا، افريقيا الوسطى وغيرها..^(٥٠). وشهدت الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ زيادة الصادرات الليبية بشكل كبير جدا، واحتل النفط المرتبة الاولى في قائمة الصادرات، اذ ازداد قيمته من (٩٥٦٨٦٧) الف دينار ليبي في عام ١٩٧١ الى نحو (١١٧٦٥٥١) الف دينار ليبي في عام ١٩٧٣، اما الجلود الخام فقد ازداد قيمتها من (٢١٢) الف دينار ليبي الى نحو (١٢٦٦) الف دينار ليبي، اما خامات المعادن فقد ازداد قيمتها من (٢٧) الف دينار ليبي الى (٢٧١) الف دينار ليبي في الفترة نفسها، بينما انخفض قيمة الصادرات لبعض المواد ومنها بذور الزيوت والتي انخفضت قيمتها من (٢٣٧) الف دينار ليبي في عام ١٩٧١ الى (١٠) الف دينار ليبي في عام ١٩٧٣، وكما انخفضت قيمة الصادرات الليبية من المنسوجات الى الصفر بعد ان وصلت قيمتها في عام ١٩٧٢ الى نحو (٩٣١) الف دينار ليبي^(٥١).

ولتأمين استقرار وضع التجارة الداخلية وضمان وفرة السلع فقد اعدت الحكومة الليبية مجموعة من المشاريع والقوانين الاقتصادية والتجارية التي لها مساس مباشر بالسوق كقانون الوكالات التجارية وقانون السجل التجاري وقانون مزاوله المهن الحرة وقانون مكافحة التهريب واخفاء السلع التموينية رقم ٣٢ لعام ١٩٧٤، فضلاً عن انشاء المؤسسة الوطنية للسلع التموينية من اجل توفير السلع الاستهلاكية للمواطنين بأسعار مناسبة ومنتظمة بوفرة^(٥٢).

وعلى الرغم من النجاح التي حققتها الحكومة الليبية في تنفيذ خطة التنمية الثلاث سنوات (١٩٧٣-١٩٧٥)، الا انها واجهت متاعب مالية خلال تنفيذ خطة السنوات الخمس (١٩٧٦-١٩٨٠) بسبب ارتفاع اسعار المعدات الصناعية المستوردة والمواد المصنعة. كما ان التأخر في تنفيذ الخطة لعدم انجاز الدراسات اللازمة، ادى الى ارتفاع التكلفة لتقييم المشاريع واعادة النظر في المخصصات المختلفة التي كانت قد اعدت مسبقاً، كما كانت ندرة الايدي العاملة المدربة من المشاكل التي واجهتها الخطة في ليبيا، إذ ان ٦٠% من العمال والفنيين كانوا من الاجانب، الا ان الحكومة الليبية قامت بتوفير الكوادر من الوطن العربي ومن الخارج ايضاً. وكذلك تسبب تنفيذ المشاريع المختلفة في زيادة كمية المستورد من الخارج بما يعادل ٥٢% اي حوالي (٥٧٤) مليون دينار ليبي عام ١٩٧٦ مقارنة بعام ١٩٧٥، فقد احتلت المعدات الصناعية والات النقل والمواصلات المرتبة الاولى في قائمة المستوردات وبلغ نسبتها ٣٤,٢% من مجموع قيمة المستوردات، إذ بلغت قيمتها (٣٥٩) مليوناً من الدينار الليبي عام ١٩٧٥ اي بزيادة ٣١% عام ١٩٧٤. واحتلت المواد المصنعة المرتبة الثانية والتي

ارتفعت بنسبة ٣٣% من مجموع المستوردات اي ما يعادل (٣٠٦) ملايين من الدينار الليبي، فيما بلغت نسبة المواد الغذائية ١٧% اي ما يعادل (١٨٠) مليون دينار ليبي^(٥٣).

رابعاً: النفط:

وبهدف تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية والسيطرة على الثروة الوطنية ومن ضمنها النفط الذي يمثل مصدر الدخل الرئيس للاقتصاد الليبي، ومن حيث السيطرة عليها من الشركات الأجنبية الأخرى، توجهت الحكومة الليبية في ثلاثة اتجاهات في وقت واحد لغرض فرض السيادة الوطنية في مجالات الأسعار والإنتاج والحفاظ على الثروة النفطية وهي ثلاث حلقات في سلسلة واحدة لا يمكن تجزئتها، وبناء على ذلك فقد أصدرت الحكومة الليبية سلسلة من القوانين واللوائح والقرارات التي تضمن السيطرة على الثروة النفطية^(٥٤). وفي أول خطوة في مجال النفط صرح رئيس الوزراء محمود المغربي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ ان الحكومة الليبية مصممة على رفع اسعار نفطها، كما أنه سيتم استبدال الموظفين الاجانب في الشركات بالموظفين الليبيين^(٥٥)، فأبلغت الشركات بذلك وقبلت الاخيرة الدخول في مفاوضات معها حول طلبها بزيادة الاسعار المعلنة للنفط^(٥٦).

وبهدف السيطرة على الثروة النفطية للبلاد والرقابة والاشراف عليها، عمدت الحكومة الليبية إلى تصحيح الأوضاع النفطية مع الشركات على وفق الإعلان الدستوري الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ والقاضي في احد بنوده ((ان تعمل الدولة على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية والنفوذ الأجنبي وتحويله إلى اقتصاد وطني انتاجي يعتمد على الملكية العامة للشعب))، فمن هذا المنطلق بدأت الحكومة الليبية بالمفاوضات مع الشركات الأجنبية بقيادة العقيد معمر القذافي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ التي عقدت في مدينة طرابلس من اجل رفع أسعار النفط الليبي عن الأسعار المعلنة في الأسواق، وقد لجأ العقيد معمر القذافي أثناء الجلسة بتوجيه الإنذار والتحذير إلى الشركات بقوله: "ان الشعب الليبي عاش بدون نفط خمسة آلاف عام وبوسعه ان يعيش بدونه من جديد إذا لم يتوصل إلى حقوقه المشروعة"، لذا تقرر اجراء المفاوضات بين اللجنة الحكومية الليبية وبين كل شركة من الشركات المتحدة على حدة اعتباراً من ٥ شباط/فبراير ١٩٧٠^(٥٧).

وفي ٢٨ آذار/مارس اصدرت الحكومة الليبية تعديل اختصاصات المؤسسة الليبية الوطنية للنفط رقم (٢٤) بشأن تعديل اختصاصات المؤسسة الليبية الوطنية التي انشئت عام ١٩٦٨، والتي

اعطيت صلاحيات للدخول والمشاركة في جميع مراحل انتاج النفط من استكشاف وتكرير وتصنيع وتسويق داخلي وخارجي وكذلك المشاركة مع شركات النفط العاملة في ليبيا^(٥٨).

ففي ٤ تموز/يوليو ١٩٧٠ اصدرت الحكومة الليبية قانون رقم (٦٩) القاضي بتأميم الشركات والمنشآت التي تقوم باستيراد المنتجات النفطية وبيعها وتوزيعها. وقصر العمليات على المؤسسة الوطنية الليبية، بعد أن كان هذا النشاط من مهمة ثلاث شركات هي (شل، وبتروليا، واسو ليبيا)^(٥٩)، بهدف الحد من سيطرة الشركات والمنشآت الأجنبية على هذا الجانب المهم من جوانب النشاط الاقتصادي.

وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٠ اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإنشاء معهد لشؤون النفط للعمل على توفير الدراسة العلمية والنظرية وتهيئة الكوادر العلمية من الشباب في مختلف مجالات الصناعة النفطية^(٦٠). وفي الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ تمكنت ليبيا من اجبار الشركات الأجنبية على زيادة سعر النفط الليبي زيادة قدرها ٣٠ سنتاً للبرميل الواحد من النفط كثافة ٤٠ درجة، علماً ان هذا الثمن يزداد بمقدار سنتين من بداية كل عام خلال الأعوام الآتية واعتباراً من عام ١٩٧١ ورفع ضريبة الدخل على الشركات من ٥٠% إلى ٥٥% واحتساب السعر الجديد بأثر رجعي من عام ١٩٦٥^(٦١)، كما اصدرت الحكومة الليبية في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ قراراً برقم (١٢٠) القاضي بتحديد اختصاصات وزارة النفط بحيث تتولى حقوق التنظيم والرقابة والاشراف والمتابعة على أعمال شركات النفط. وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٧١ اصدرت الحكومة القرار رقم (٣٠) بتعديل احكام قانون رقم (٢٥) لعام ١٩٥٥ بما يحقق رفع نسبة الحكومة من ارباح صاحب الامتياز إلى ٥٥%، وطبق هذا التعديل بأثر رجعي من عام ١٩٦٥ وبذلك حصلت ليبيا على ما يقارب ٢١٠ مليون جنيه ليبي بأثر رجعي^(٦٢)، كما اصدرت الحكومة الليبية قانون رقم (٧٤) لعام ١٩٧١ بإنشاء شركة البريقة لتسويق النفط وتوزيعه ونقله في يد أول شركة نفطية وطنية بنسبة ١٠٠%، فضلاً عن إنشاء المعهد العالي للنفط بموجب قانون رقم (١٠٥) الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ لتوفير الكوادر الفنية والادارية في صناعة النفط، وقرار تأميم الشركة البريطانية (British Petroleum) في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١^(٦٣)، وإنشاء شركة الخليج العربي لتكون أول شركة وطنية للبحث والاستغلال^(٦٤).

تمكنت الحكومة الليبية بهذه الاجراءات من انتزاع حقوق ليبيا الوطنية من سيطرة الشركات الأجنبية، وكان أهم ما أدخلته ليبيا في علاقات الدول المنتجة للنفط بالشركات هو تقنين الإنتاج على وفق معدلات معينة، ورفع الأسعار مقابل ذلك، فهذا مبدأ خطير في مجال صناعة النفط طالما طالبت

به الدول المنتجة للنفط وفي مقدمتها فنزويلا، فوضعت الحكومة الليبية هذا المبدأ موضع التنفيذ لأول مرة في تاريخ صناعة النفط في الشرق الاوسط^(٦٥)، وعلى اساس ذلك قامت العلاقات بين الشركات والدول المنتجة للنفط (اوبيك)^(٦٦)، التي حذت حذو ليبيا في هذا المجال، كما أصبحت القاعدة التي قامت عليها اتفاقية طهران^(٦٧).

وبعد ان تم التوصل إلى اتفاقية طهران اجتمع وزراء النفط لمنطقة البحر الابيض المتوسط في مدينة طرابلس، وكلفوا ليبيا بالتفاوض عنهم مع شركات النفط في ٢ نيسان/ابريل ١٩٧١ على زيادة اسعار النفط الليبي بخاصة ودول البحر الابيض المتوسط بعامه، فتم بموجب الاتفاق زيادة السعر المعلن للنفط الليبي بمقدار ٩٠ سنتاً للبرميل وهو أكثر مما أضيف لأسعار نفط الشرق الاوسط نتيجة للنوعية الجيدة التي يتمتع بها النفط الليبي^(٦٨). كما اصدرت الحكومة الليبية عدة قرارات في عام ١٩٧٢ منها قرار انشاء كلية النفط والمعادن للبحث والاستغلال وقانون العمل في الشركات النفطية رقم ٩٢ لعام ١٩٧٢ وقانون المشاركة بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة أجيپ (Agip) الايطالية والمساهمة بنسبة ٥٠% لكل منهما، فضلاً عن قانون رقم ٤٢ لعام ١٩٧٣ بتأميم حقوق شركة نلسون بنكر هنت (Nelson Bunker Hunt) الامريكية وضمها لشركة الخليج العربي للاستكشاف، وقانون الرقابة المالية والادارية والفنية للمحافظة على الثروة النفطية، وقوانين عقود الاستثمار والمشاركة في الانتاج مع الشركات النفطية خلال عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤^(٦٩). وعليه اصبح عدد الشركات الاجنبية التي كانت تمتلك ١٠٠% من عقود الامتياز في البلاد (٥) شركات بعد أن كانت (٤٢) شركة، كما أصبح عدد الشركات الوطنية التي كانت تمتلك عقود امتياز ثلاث شركات هي المؤسسة الوطنية للنفط وشركة الخليج العربي للاستكشاف وشركة أم الجوابي للنفط، واصبحت الشركات الوطنية والمؤسسة الوطنية للنفط تمتلك ٧٥% من مجموع النفط المنتج في ليبيا حسب احصائية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٥^(٧٠).

اما بالنسبة للمصافي، فلم يكن في ليبيا حتى عام ١٩٦٩ سوى مصفاة البريقة التي بلغت انتاجها ٩ آلاف برميل يومياً، وكذلك معملاً آخر لتسيل الغاز بالبريقة كان قد بدأت شركة إسو (Esso) الامريكية في تنفيذه. وبعد قيام النظام الجديد عملت الحكومة الليبية على التنسيق في اطار خطة التنمية بين صناعة النفط والغاز وسائر الصناعات الاخرى ودمج هذا القطاع في الاقتصاد القومي. وقد اخذ المؤسسة الوطنية للنفط على عاتقها اقامة عدة مشاريع بهدف تحويل ليبيا من بلد مصدر للنفط الخام كمادة اولية الى بلد مصدر للمنتجات المكررة. لذلك وضعت الحكومة الليبية

المشروعات النفطية في خطط التنمية وخصصت لها اعتمادات كبيرة، وشرعت في تنفيذ البعض منها حتى بلغ عدد المصافي النفط خمس مصافي عام ١٩٧٤ ووصلت طاقتها التكريرية الى (١٦,٤) الف برميل يومياً. كما قامت المؤسسة الوطنية للنفط بشراء ثلاث ناقلات للنفط والتعاقد مع ناقلتين لتسهيل خدمات النقل الداخلي والخارجي للمنتجات النفطية^(٧١). وتحقيقاً للسياسة الجديدة في عدم تبديد الثروة النفطية، فقد عملت الحكومة الليبية على خفض معدل انتاج النفط الخام من (٣٣٠٠) الف برميل يومياً في عام ١٩٧٠ الى (٢٠٦٣) برميلاً يومياً في عام ١٩٧٧. كما تطور انتاج الغاز الطبيعي في ليبيا ابتداء من عام ١٩٧٣، إذ ارتفع معدل الانتاج من (١٥٩٣١) مليوناً من المتر المكعب الى نحو (١٩٩٩٦) مليوناً من المتر المكعب في عام ١٩٧٧، فضلاً عن قيام المؤسسة الوطنية للنفط بأجراء نشاطات كبيرة في مجال الاستكشاف في جميع انحاء البلاد بهدف زيادة الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي. ونتيجة لهذا النشاط الكبير، فقد تمت تنمية كثير من الحقول النفطية، واهمها حقل البوري البحري النفطي والذي يعتبر من اهم الاستكشافات البحرية النفطية في حوض البحر المتوسط، وكما تطورت معدلات احتياطي النفط والغاز الطبيعي منذ عام ١٩٧٣، فقد ارتفع احتياط النفط الليبي الى نحو (٢٥,٠) بليوناً برميل يومياً في عام ١٩٧٧، اما احتياطي الغاز الطبيعي فقد وصل الى (٧٢٨,٠) بليوناً من المتر المكعب في عام ١٩٧٧^(٧٢).

الخاتمة

رافقت التطورات السياسية في ليبيا للمدة ١٩٦٩-١٩٧٧، تطورات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما في قطاعي الزراعة والصناعة والتجارة، فضلاً عن تطور نظامي التعليم والصحة، إذ استطاعت الحكومة الليبية من خلال خططها التنموية الاقتصادية من تقليل الاعتماد على النفط كمصدر لدخل البلاد؛ وذلك ببناء اقتصاد متعدد مصادر الدخل فيه وبناء صناعات ثقيلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وخلق قوة عاملة منتجة وتوزيع عادل للدخل القومي وإعطاء الاولوية لقطاعي الصناعة والزراعة الى جانب التعليم. وعليه ارتفع دخل الفرد من الناتج المحلي من (١٨٦٢) دولاراً في عام ١٩٧٠ الى (٦١٩٢) دولاراً في عام ١٩٧٧، وكما ارتفع دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالدولار من (١٦٠٨) للفرد عام ١٩٧٠ الى (٥٧٢٥) دولاراً

للفرد عام ١٩٧٧، فضلا عن ارتفاع مستوى الناتج المحلي الاجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

وعلى الرغم من ان ليبيا خطت خطوات واسعة في مجال الصناعات النفطية والتحويلية، الا انها اعتمدت بشكل كبير على العمالة الاجنبية ولاسيما المصرية؛ وبذلك لم تكن ليبيا في السبعينات تختلف عن ليبيا في الستينيات من القرن العشرين بما يتعلق بالعمالة الاجنبية. وبذلك تكون الحكومة الليبية قد قطعت شوطاً كبيراً في المجال الاقتصادي استطاعت فيه اجراء تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية خدمت البلاد والمواطن الليبي بالدرجة الاساسية.

- (^١) ظاهر محمد صكر الحسناوي، الولايات المتحدة الأمريكية وحركة التحديث في ليبيا بعد الاستقلال ١٩٥٢-١٩٦٠ (دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية والاقتصادية)، مطبعة صخر، (بغداد، ٢٠٠٧)، ص ٩.
- (^٢) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، دار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠١٤)، ص ٦٣، ص ٣٢٧؛ Cherif Bassiouni, Libya: From Repression to Revolution, Boston, 2013, p48.
- (^٣) محمد يوسف المقريف، ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية (دراسة توثيقية تحليلية)، دار الاستقلال، (القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ٢٥٢؛ الصادق شكري، "هدرزة في السياسة والتاريخ، الملك، العقيد - المعارضة الليبية في الخارج"، الجزء الأول، الحلقة الثانية، شبكة المعلومات الدولية، الموقع: Libyaalmostkabal.com، ج ٢، ص ٢.
- (^٤) مبارك حجير، الاقتصاد الليبي دراسة عربية مقارنة، دار مكتبة الاندلس، (بنغازي، ١٩٧٣)، ص ٧٢-٧٣.
- (^٥) عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي ١٩٨٦-١٩٦٩، دار الفكر، (طرابلس، ١٩٧١)، ص ٣٧؛ نهاية محمد صالح الحمداني، التطورات السياسية الداخلية في ليبيا ١٩٦٣-١٩٧٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠١٠)، ص ١١٨-١١٩.
- (^٦) وزارة الاعلام وادارة العلاقات العامة، منجزات الثورة الليبية، محلياً، قومياً، عالمياً، سبتمبر ١٩٦٩-١٩٧٠، الادارة العامة للإرشاد القومي، (ليبيا، ١٩٧١)، ص ٤٢؛ المكتب الثقافي والقومي، "الجمهورية الليبية" الكتاب السنوي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١٩٧٣-١٩٧٤، ترجمة: محمد مزعل، عبدالله الجبوري، (د.م، د.ت)، ص ٣١.
- (^٧) تحرير الاقتصاد الليبي من سيطرة الشركات الاجنبية المتمثلة برؤوس الاموال (الايطالية، الامريكية، البريطانية، الفرنسية، الالمانية الغربية، الصهيونية)، وخاصة الشركات العاملة في مجال التنقيب عن النفط مثل شركة ايتي الايطالية ونلسون بنكر هانت البريطانية وشركتي موبيل اويل واسو الامريكيتين، فضلا عن المصارف الاجنبية ونقل ملكيات الاجانب الى ملكية وطنية. ينظر: احمد مراد، "حول تأميم الملكية الأجنبية في الجهاز المصرفي الليبي"، مجلة المعرفة، العدد ١١، ايار/مايو، (دمشق، ١٩٧١)، ص ٣٩؛ داود سليمان رضوان ومحمد عبد السلام جبر "العلم والتقنية من التنمية في الجماهيرية"، مجلة الثقافة العربية، العدد (٤)، نيسان، طرابلس، ١٩٧٥، ص ١٨.
- (^٨) علي ميلاد الريشي، "الفتاح ابدأ ثورة مستمرة"، مجلة الثقافة العربية، العدد (٩)، ايلول، طرابلس، ١٩٧٧، ص ٦-٧؛ عبد الغافر عبد السلام وعلي قجام، "منجزات ثورة الفاتح خلال ست سنوات"، مجلة الثقافة العربية، العدد (٩)، ايلول، طرابلس، ١٩٧٩، ص ٦٨.
- (^٩) عباس بدر الدين، "انجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية الليبية"، مجلة الشورى، العدد ٤، تموز/يوليو، (ليبيا، ١٩٧٦)، ص ٦٧-٧٠؛ علي معمر عبد المؤمن، إيرادات النفط والتنمية الاجتماعية في ليبيا ١٩٦٠-١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، (الأردن، ١٩٩٦)، ص ٧٥-٧٨.
- (^{١٠}) التقرير السنوي للسفارة العراقية في ليبيا ومالطا عام ١٩٧٩، وزارة التخطيط العراقية، دار الكتب والوثائق الوطنية، رقم الملف (١٩٦٦)، ص ١٢.

- (^{١١}) محمد زيد، "حول السكان والتنمية الجماهيرية"، مجلة الشورى، العدد(٢)، شباط، (طرابلس، ١٩٧٩)، ص٣٦.
- (^{١٢}) مجلة الاسبوع العربي، العدد ٥٧٥، ٢٥ حزيران/يونيو، (بيروت، ١٩٧٠)، ص٢٨.
- (^{١٣}) جريدة الجمهورية، العدد ٨١٨، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٠؛ مجلة الثقافة العربية، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر، (ليبيا، ١٩٧٥)، ص٢.
- (^{١٤}) جريدة الجمهورية، العدد ٨١٩، ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠؛ نصر الدين بشير العربي، دراسة للجانب التاريخي في فكر معمر القذافي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، (طرابلس، ٢٠٠٤)، ص٢٨٩.
- (^{١٥}) طارق شكر محمود، اقتصاديات الأقطار العربية المصدرة للنفط ((أوبك))، دار الرشيد، (بغداد، ١٩٧٩)، ص٣٩٧؛ حجير، المصدر السابق، ص٧٣؛ العربي، المصدر السابق، ص٢٨٩.
- (^{١٦}) مراد، المصدر السابق، ص٤٠؛ James Siebens , Benjamin Case, The Libyan Civil war context and Consequences special report summer 2012, Think international Human Security,p7.
- (^{١٧}) عبد السلام، قجام، "منجزات ثورة الفاتح خلال ست سنوات"، ص ٧٧؛ لجنة من المختصين، ليبيا ومرحلة القضاء على مشكلة التخلف، دار مكتبة الفكر، (ليبيا، د.ت)، ص٧٥.
- (^{١٨}) خوقية عبد العال واخرون، "منجزات ثورة الفاتح العظيمة يتحدث عنها العالم كله"، جريدة الجهاد، العدد(١٠٧٩)، ١٩ تشرين الثاني، (ليبيا، ١٩٧٩).
- (^{١٩}) جريدة الفجر الجديد، العدد١٢٨٧، ٣٠ تشرين الثاني، ليبيا، ١٩٧٦، ص ٢-٤ وينظر منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر محلياً وقومياً وعالمياً ١٩٦٩-١٩٧١، الإدارة العامة للإرشاد القومي، (ليبيا، ١٩٧١)، ص ٩٥-١٠١؛ زيد، المصدر السابق، ص٣٦.
- (^{٢٠}) مجلة اللواء، "الثورة مستمرة ولو كره المتآمرون"، عدد خاص، ايلول، بيروت، ١٩٧٥، ص١٦-١٩؛ عبد الحميد الابراهيمى، ابعاد العالم العربي واحتمالات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، (جزائر، ١٩٨٠)، ص١٧٥؛ محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، (الكويت، ١٩٨٢)، ص١١٢.
- (^{٢١}) التقرير السنوي للسفارة العراقية، المصدر السابق، ص١٤.
- (^{٢٢}) وزارة التجارة العراقية، اقتصاديات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، دار الكتب والوثائق الوطنية، رقم الملفة (١٧٦ / ٢٠٢٠ / ٥)، ص ٣٣؛ محمود، المصدر السابق، ص ٣٢٣-٤٢٤.
- (^{٢٣}) محمود، المصدر السابق، ص ٤٠٣-٤٠٥.
- (^{٢٤}) المصدر نفسه، ص٤٠٨.
- (^{٢٥}) المصدر نفسه، ص ٤٢١-٤٢٢.
- (^{٢٦}) نابي، المصدر السابق، ص٤١٣.
- (^{٢٧}) محمود، المصدر السابق، ص ٣١٧-٣١٩.
- (^{٢٨}) صبحي محمد قنوص، ليبيا الثورة في ثلاثون عاما (التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، دار الجماهيرية، ط٣، (ليبيا، ١٩٩٩)، ص٣١٤.

- (^{٢٩}) جريدة الاهرام، العدد ٣٠٢١٦، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩؛ المكتب الثقافي والقومي، "الجمهورية الليبية"، الكتاب السنوي للشرق الاوسط وشمال افريقيا ١٩٧٣-١٩٧٤، ترجمة : محمد مزعل، عبد الجبوري، (د.م، د.ت)، ص ٣١؛ المقريف، ليبيا من الشرعية...، ص ٢٥٢.
- (^{٣٠}) قنوص، المصدر السابق، ص ٣١٥.
- (^{٣١}) هداية سلطان السالم، "الصناعة ثورة حولت ليبيا من بلد مستهلك الى بلد منتج"، مجلة المجالس الكويتية، العدد(١٥٦)، الكويت، ١٩٧٣، ص ٥٢؛ محسن الخياط، "التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية"، مجلة الثقافة العربية، العدد(٩)، ايلول، ليبيا، ١٩٧٧، ص ٨.
- (^{٣٢}) رضوان وجبر، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (^{٣٣}) قنوص، المصدر السابق، ص ص ٣١٨-٣١٩.
- (^{٣٤}) تم تغيير تسمية العملة الليبية من (جنيه) الى (دينار) بموجب قرار صدر عام ١٩٧١؛ زيد، المصدر السابق، ص ٤٠؛ عبد السلام، المصدر السابق، ص ص ٧٠-٧١.
- (^{٣٥}) إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر، ط ٢، (الجزائر، ١٩٨٠)، ص ١٩٤؛ برون، المصدر السابق، ص ٣٨.
- (^{٣٦}) عباس بدر الدين، "انجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية الليبية"، مجلة الشورى، العدد ٤، تموز/يوليو، (ليبيا، ١٩٧٦)، ص ص ٦٧-٧٠؛ عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ص ٧٥-٧٨.
- (^{٣٧}) رضوان وجبر، المصدر السابق، ص ٢٥.
- (^{٣٨}) FIRST RUTH , LIBYA the elusive revolution , (newyourk,1975), p184؛ قنوص، المصدر السابق، ص ١٨٠.
- (^{٣٩}) محمود، المصدر السابق، ص ص ٤١٥-٤١٦.
- (^{٤٠}) مجلة المجالس الكويتية، العدد (٣٣٨)، تشرين الاول، الكويت، ١٩٧٧، ص ٩؛ علي لبيب، "الهجرة التونسية الى ليبيا"، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٧)، كانون الثاني، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٩٧؛ علي قجام، "الثورة على طريق البناء والتعمير " جريدة الفجر، العدد (١١٣٥)، ليبيا، ١٩٧٧ .
- (^{٤١}) منصور عمر الكيخيا، الفذافي وسياسة المتناقضات، مراجعة: يوسف المجريسي، مركز الدراسات الليبية، (أكسفورد، ٢٠٠٧)، ص ١٨٣.
- (^{٤٢}) حسن رمضان علي الفرجاني، التحضر في ليبيا، معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي، (الكويت، ١٩٧٢)، ص ١٢.
- (^{٤٣}) نابي المصدر السابق، ص ٤١٦؛ عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ٦٨.
- (^{٤٤}) رضوان وجبر، المصدر السابق، ص ص ٢٣-٢٩؛ زيد، المصدر السابق، ص ٤٢؛ قنوص، المصدر السابق، ص ٣٥٧.
- (^{٤٥}) التليب وتضمن نقل ملكية المصارف الى ايدي الليبيين الذين يتمتعون بالجنسية الليبية، وهو يختلف عن سياسة التأمين والتي تعني نقل الملكية الى الدولة وليس الى الافراد. ينظر: برون، المصدر السابق، ص ١٣٢.
- (^{٤٦}) نص قرار تأمين المصارف ((يجب ان تتخذ جميع المصارف التي تعمل في الجمهورية العربية الليبية شكل شركات مساهمة ليبية، ويشترط ان تكون اسهم هذه الشركات جميعها اسمية والا يقل المملوك منها لليبيين في أي وقت عن ٥١% على الاقل من رأس مالها المدفوع وان تكون اغلبية أعضاء مجلس ادارتها من الليبيين من بينهم

- رئيس المجلس)). ينظر: عبد المنعم البيه، "المصارف في ليبيا كيف قامت وكيف تليت وبعض الاقتراحات"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، العدد ١، مجلد ٦، كلية الادارة والاقتصاد، (بنغازي، ١٩٧٠) ص ١٤-١٦؛ بريون، المصدر السابق، ص ٣٢؛ حجير، المصدر السابق، ص ٧٣-٧٤.
- (٤٧) كانت في ليبيا تسعة فروع لمصارف أجنبية ولم يكن فيها أي مصرف تجاري ليبي، الا القسم التجاري من المصرف المركزي، وكان مصرف ليبيا يدعو رجال الاعمال الليبيين بالاستمرار على دخول ميدان المصارف والتعاون على انشاء مصارف ليبية يكون اغلبية المساهمين فيها ليبيين، واستجابة لذلك انشئ المصرف التجاري في حزيران/يونيو عام ١٩٦٤ فأسهم فيه ليبيون بنسبة ٥١% من رأسمال المصرف، ثم تبعه افتتاح عدد من المصارف منها مصرف (الصحاري) ومصرف (الشركة الافريقية) لمصرف ليبي وفرنسي ومصرف شمال افريقيا ومصرف مصر، هكذا أسهم الليبيون في المصارف ولم يبق بعد هذا الا اربعة مصارف التي طبقت عليها قرار مجلس قيادة الثورة. ينظر: مراد، المصدر السابق، ص ٢٩-٣٥.
- (٤٨) حسام خليل منصور، "التطور النقدي والسياسة النقدية في ليبيا"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، العدد ١، مجلد ١٠، كلية الادارة والاقتصاد، (بنغازي، ١٩٧٤)، ص ٤٨-٥٠؛ مراد، المصدر السابق، ص ٣٥.
- (٤٩) زيد، المصدر السابق، ص ٤١.
- (٥٠) محمود، المصدر السابق، ص ٤١٧-٤١٨.
- (٥١) وزارة التجارة العراقية، المصدر السابق، ص ٤٢.
- (٥٢) محمود، المصدر السابق، ص ٤١٧-٤١٨.
- (٥٣) وزارة التجارة العراقية، المصدر السابق، ص ٤٥؛ محمود، المصدر السابق، ص ٣٢٣-٤٢٤.
- (٥٤) مازن البندك، قصة النفط، دار القدس، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٢٠٤-٢٠٥؛ حجير، المصدر السابق، ص ٧٥.
- (٥٥) مجلة عالم النفط، "ليبيا مصممة على رفع أسعار نفطها وستبقى عضواً في منظمة الاوبك"، العدد ٧، المجلد الثاني، تشرين الأول/اكتوبر، (بيروت، ١٩٦٩)، ص ١.
- (٥٦) مجلة عالم النفط، "شركات النفط توافق على التفاوض بشأن الاسعار"، العدد ٩، المجلد الثاني، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، (بيروت، ١٩٦٩)، ص ١.
- (٥٧) مجلة عالم النفط، "المفاوضات حول الاسعار المعلنة بين الحكومة الليبية وشركات النفط"، العدد ٢٥، المجلد الثاني، ٧ شباط/فبراير، (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٧.
- (٥٨) راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، مكتبة النهضة المصرية، ط ٤، (مصر، ١٩٧٨)، ص ٤٤٥؛ حجير، المصدر السابق، ص ٧٦.
- (٥٩) جريدة الجمهورية، العدد ٨٠٧، ٩ تموز/يوليو، العراق، ١٩٧٠؛ علي احمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط المخاطر والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩١)، ص ٩٨-٩٩.
- (٦٠) محمد عجلان، "تأميم البترول في ليبيا خطوة مهمة على طريق طويل"، مجلة الطليعة، العدد ١٠، تشرين الاول/اكتوبر، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص ١٣؛ قنوص، المصدر السابق، ص ٣٤١.
- (٦١) البراوي، المصدر السابق ص ٤٤٥؛ قنوص، المصدر السابق، ص ٣٤١.
- (٦٢) محمود، المصدر السابق، ص ٤٥٠.

(^{١٣}) جاء القرار على اثر فشل بريطانيا في ايقاف الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى) في الخليج العربي التي كانت تحت الحماية البريطانية. ينظر: صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص ٩٦.

(^{١٤}) محمد عجلان، البترول والعرب، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٧٧؛ مجلة البترول والغاز العربي، " صناعة النفط في ليبيا عشر سنوات بعد الثورة"، العدد ٩، أيلول/سبتمبر، (بيروت، ١٩٧٩)، ص ص ١٨-١٩؛ البندك، المصدر السابق، ص ٢٠٧؛ البراوي، المصدر السابق، ص ٤٤٥.

(^{١٥}) صلاح نعمان عيسى، دراسات في اقتصاديات والسياسات النفطية، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ١٢٣؛ البندك، المصدر السابق، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

(^{١٦}) اوبك (OPEC): أنشئت منظمة البلدان المصدر للنفط بموجب المؤتمر التأسيسي الاول الذي عقد في بغداد بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ بحضور العراق وايران والسعودية والكويت وفنزويلا، وذلك كرد فعل على تلاعب الشركات النفطية بالأسعار، ولإيجاد قاعدة استراتيجية موحدة لإنتاج النفط ومنح الامتيازات النفطية، فضلاً عن تحديد الاسعار والتخلص من احتكار الشركات النفطية الأجنبية، وقد انضمت ليبيا إلى المنظمة في عام ١٩٦٢ وابو ظبي في عام ١٩٦٧ والجزائر عام ١٩٦٩ ونيجيريا عام ١٩٧١ والاكوادور عام ١٩٧٣ ومقرها الحالي في فيينا (عاصمة النمسا). ينظر: عبد القادر سيد احمد، الاوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، تقديم: جورج قريم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ص ٧٥-٧٦؛ سيروب ستيبانين، منظمة البلدان المصدرة للنفط، منشورات النفط والتنمية، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ٨؛ إيان سيمور، الاوبك: اداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الامين، منظمة الاقطار المصدرة للنفط، (الكويت، ١٩٨٢)، ص ص ٣٧-٦٨. حسن علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، ١٩٩٤)، ص ص ١٧٤-١٧٦.

(^{١٧}) اتفاقية وقعت بين ممثلي دول الخليج العربي المنتجة للنفط (العراق، والكويت، والسعودية، وقطر، وابو ظبي، وايران) وبين الشركات الأجنبية الاربعة عشر العاملة في منطقة الخليج العربي في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧١ تم بموجبها رفع سعر النفط مقدار ٣٣ سنتاً للبرميل، كما أقرت علاوات مقابل جودة النفط وقربه من اسواق التصريف ورفع السعر سنوياً إلى ٢,٥% اضافة إلى ٥ سنوات للبرميل كتعويض عن التضخم واعتبار نسبة ٥٥% من صافي دخل شركات النفط العاملة في دول الخليج العربي كحد أدنى للضرائب، وبالمقابل وافقت دول الخليج العربي على استقرار الاسعار لخمس سنوات أي حتى كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥. ينظر: محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، (الاسكندرية، ١٩٧٨)، ص ٤١٦؛ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، ١٩٨٢)، ص ٢٠٠؛ الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة: بسام خليل، دار الف باء للطباعة، (بيروت، ١٩٨٤)، ص ص ٥٣-٥٤.

(^{١٨}) ملفات وزارة التجارة العراقية، اقتصاديات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، رقم الملف، ٥٢٠٢٠١/١٢٦ المؤسسة العامة للتصدير، وثيقة رقم (٧)، (د.ت)، ص ١٤؛ عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، وكالة المطبوعات، (الكويت، ١٩٧٤)، ص ٢٣٣؛ محمود رياض رشيد، "اسعار النفط بين السيطرة والتحرير"، مجلة كلية التربية، العدد ٦، (ليبيا، ١٩٨٨)، ص ٨٤.

(^{١٩}) هداية سلطان السالم، "النفط الليبي من اجل سعادة الشعب"، مجلة المجالس الكويتية، العدد (٢٠٦)، (الكويت، ١٩٧٣)، ص ٤٣.

(٧٠) محمود، المصدر السابق، ص ٤٥٢.

(٧١) السالم، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٧٢) قنوص، المصدر السابق، ص ٣٤٤-٣٤٥.